مداخلة رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، السيدة لمياء المبيّض بساط في اللقاء بعنوان

"قانون الشراء العام في لبنان: الدروس المستفادة والخطوات المستقبلية لإنجاح المسار الإصلاحي"

الخميس 4 تشرين الثاني 2021، الساعة 10 صباحاً
قاعة مكتبة مجلس النواب

- بداية اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لمجلس النواب على تنظيم واستضافة هذا اللقاء المهم (وأخص الأمين العام الأستاذ عدنان ضاهر، والأستاذ ياسين جابر رئيس اللجنة الفرعية، والسادة النواب أعضاء اللجنة)، ولمعالي وزير المالية على رعايته للمسار الإصلاحي ومواكبة تقدّمه، ولمؤسسة وستمنستر للديمقراطية على تعاونها في تنظيم هذا اللقاء.

- شكر خاص لسيدة كارولين نيكولاس من الـUNCITRAL على تعاونها المميز لإنجاح هذا اللقاء ولحشد الخبرات الدولية من المؤسسات المرموقة في مجال اصلاح الشراء العام.

- يكتسب لقاءنا أهميته من العمل المتواصل والحثيث الذي أدّى إلى إقرار قانون الشراء العام في مجلس النواب، وهو القانون الإصلاحي بامتياز، بشهادة وتنويه كافة الجهات الدولية المواكبة. القانون أيضاً أحد المداميك لاستعادة الثقة بلبنان، بأنظمته ومؤسساته وذلك تمهيداً لوضع الاقتصاد على سكة التعافي الذي بات ضرورة ملحّة.

- من هذا المنطلق، وللإجابة عن السؤال المطروح، لا بدّ من الإضاءة على نقاط مهمّة:

- التجربة الدولية بيّنت أن وضع أطر قانونية حديثة هو جزء من عملية إصلاحية متشعبة، ولا تكفي وحدها:

تجربة ارمينا مثلاً لافتة، ويمكن البناء عليها لتحاشي الثغرات في عملية اصلاح الشراء العام:
في أرمينيا، بدأ اصلاح الشراء عام 2006، وتمّ الاعتماد على الدعم السياسي رفيع المستوى لبدء الإصلاح ومتابعة تنفيذه. أرمينيا لديها قانون شراء عام اعتُمد عام 2011 وهو يتماشى مع الأطر الدولية كاتفاقية المشرتيات الحكومية GPA والارشادات الاتحاد الأوروبي، وقد حظيت أرمينيا بالدعم التقني من قبل الUNCITRAL و البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية EBRD لتطوير أنظمتها الالكترونية لتعزيز المنافسة والمساءلة.
لكن الحاجة إلى تهيئة الأطر المؤسسية والقدرات البشرية لتتماشى مع متطلبات الشراء الحديث (نظام شراء لامركزي) واستخدام الأنظمة الالكترونية والمنصات الرقمية كانت أساسية، وارتبط نجاح الإصلاح بها إلى حدّ كبير.

- **بالنسبة للبنان، إنّ إصدار قانون عصري لا يكفي وحده لتحديث منظومة الشراء وضمان فعاليتها،** لاسيما وأنّ التقييم الدولي MAPS بيّن أن 5 % من 210 معيار تقييمي مستوفى، ما أظهر بالبراهين والمعطيات العلمية مدى عمق الفجوة بين المعايير الدولية للشراء من جهة، والأطر القانونية الناظمة والمؤسسية والممارسات من جهة أخرى.

- **لبنان اليوم أمام استحقاق كبير** وهو 9 أشهر ليدخل قانون الشراء العام حيّز التطبيق في تموز 2022.

- **الحاجة ملحّة لمنظومة عصريّة** (منظومة قانونية ومؤسساتية وإجرائية) واضحة شاملة ومستقرة بناء على نتائج مسح MAPS الذي حدّد الخيارات التي يجب على أساسها تصويب الأدوار وإعادة تنظيمها.

- **هناك التزام حكومي بإصلاح الشراء العام** من خلال البيان الوزاري للحكومة الحالية، وهو مطلب وطني ايضاً في إطار وضع لبنان على خطة التعافي الاقتصادي، والإصلاح وإعادة الاعمار.

- **لا بدّ من الإشارة أنّ هناك اهتمام ومتابعة حثيثة من المجتمع الدولي** الذي ينتظر من لبنان إيلاء كل الجهد والجدية للخطوات التحضيرية لتنفيذ هذا القانون. بمعنى آخر، **على لبنان أن يعطي كل الإشارات الإيجابية** أنه ملتزم بتطبيق الإصلاح ومتابعة تنفيذه ورصد التقدّم على كافة المستويات، على المدى القصير والمتوسط.

- لذلك، وبموازاة المناقشات والمشاورات الوطنية حول قانون الشراء العام، التي نسّقها معهدنا بالتعاون مع الجهات المعنية، **تمّت بلورة استراتيجيّة وطنية تتضمّن مجموعة من التدابير الإصلاحية المتلازمة،** وقد رفعها معالي وزير المالية هذا الأسبوع إلى مقام مجلس الوزراء تمهيداً لدرسها وإقرارها.

- **من المهم تشكيل لجنة وزارية** لمتابعة هذا الموضوع على المستوى الوطني، **مع فريق عمل تقني متخصص قادر على احراز تقدّم ملموس،** بحيث لا يبقى هذا القانون الذي اقرّه مجلس النواب وهذا الجهد الوطني التشاركي والتحوّلي حبراً على ورق، بل ينعكس نتائج إيجابية ملموسة على إدارة المال العام، وتنافسية الاقتصاد وتحسين حياة المواطنين.

- نعتبر أنّ قيادة **عمليّة تغييرية كهذه تحتاج إلى خبرات متخصصة محليّة ودولية واستراتيجيّة وتوافق مؤسساتي على أعلى المستويات.**

- انها مناسبة للتأكيد على **المسار التشاركي** مع كافة المعنيين في القطاع العام وخارجه، لإشراكهم في الخطوات المقبلة، وهو يشكل ميزة الإصلاح منذ انطلاقه.

- وللتأكيد أيضاً على **مؤازرة الشركاء الدوليين للجهد الوطني**، من خلال استكمال توفير المساندة التقنية المباشرة، والخبرات الدولية والاستفادة من تجارب بلدان سبقت لبنان بأشواط، وذلك بالاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية وخطتها التنفيذية.

- أولويات الإصلاح ترتكز على:

1. **تطوير المراسيم التطبيقية التي ذكرها قانون الشراء العام**، والأولوية لتلك ذات الصلة بإنشاء وتشغيل كل من هيئة الشراء العام وهيئة الاعتراضات، وغيرها المرتبطة بالتخصص وبناء القدرات، وطرق الشراء، وبأطر المساءلة والنزاهة.
2. **تطوير الأدوات العملية والارشادات حول القانون وإقرارها، وتوفيرها** للجهات المعنية (القطاع العام، ومجتمع الاعمال).
3. رفع المستوى المهني للكادر البشري في الدولة، على كافة المستويات، **إذ أن أي تقصير أو تأخير في هذا الموضوع سيعيق تنفيذ الإصلاح ويزيد من مخاطر الفساد وعدم الانتظام.**
4. الاستثمار في البنية التحتيّة المعلوماتيّة من خلال **إنشاء وتفعيل المنصة الإلكترونية المركزية** التي تُعتبر أساساً لنظام حديث ورقابة فعليّة، وإفصاح تلقائي ومنهجي عن المعلومات لا تستقيم الأمور من دونه، والتدريب على استخدامها، **والعمل على تطويرها بشكل مستمر**.